

المشهد السياسي

بري: كلام مباشر مع سوريا... بعد الحكومة

ما بين التفاوض والتفاوض، لم يحسم رئيس مجلس النواب نبيه بري، مصير تشكيل الحكومة. ترك الامر إلى نتيجة اللقاء المرتقب بين الرئيسيين ميشال عون وسعد الحريري. قال بري هذا الكلام خلال خطابه أمس، في مهرجان الذكرى السنوية الاربعين لتغيب الإمام السيد موسى الصدر ورفيقه في مدينة بعلبك



بري: لا احد يستطيع فصل العلاقات مع سوريا وإبقاء هافتي للجنة

والإنهاء من سياسة فرّق تسد». انطلاقاً من هنا، «ومن أجل حفظ الساحة الوطنية، أعلن باسم أمل وحزب الله، رفع الغطاء عن كل العمل من تنفيذها في البقاع، قائلاً إنه «من حق البقاع أن يسأل عن مصير المياه والبرك والسدود». وكما القوى الحية التي تمثّل إصدار عفو عام مدرّوس، يستغني جرائم القتل واستهداف الأجهزة الدفاعية والأمنية».

كما أكّد بري «تقننا بالجيش والقوى الأمنية في حفظ الأمن

في البقاع والجرود، بالتعاون مع المقاومة والجيش السوري. إلا أنّ ما تحتاج إليه المنطقة خطة إنمائية، وتنفيذ قانون الضمّ والفرز، وإصدار قانون يشرّع زراعة القنب الطبي، أي

الحشيشة، لأغراض طبية وصحية، مع إنشاء هيئة منظمّة لها». وعُدّ بري العديد من المشاريع التي سيتم العمل على تنفيذها في البقاع، قائلاً «من حقّ البقاع أن يسأل عن وضع المياه والبرك والسدود». وكما شدّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، «فإنّ للبقاع أولوية في الخدمات»، لذلك طالب بإنشاء مجلس تنمية للبقاع ومثله لعكار والمنية والضنية على غرار مجلس الجنوب.

من الوضع الداخلي، انتقل بري إلى الملفّ الإقليمي، فبدأ بضمّه مع إيران بوجه العقوبات ومنها بدعمها المستمرّ للبنان، وعن سوريا، قال بري: «تتابع المعلومات حول

وزير الإعلام ملحم رياشي، فالتقاء بحضور وزير المال علي حسن خليل، الذي انتقل بعد اللقاء، عن عين التينة إلى دارة رئيس الحكومة المكلف سعد

الحريري في وادي أبو جميل. خلال لقاء الرئيس المكلف بوزير المال، تبين أن الحريري تلقى عرضاً من معراب حول الحصة القواتية في الحكومة، فإذا قرر الرئيس المكلف التسليم لرئيس الجمهورية باختيار نائب رئيس الحكومة، وسلم للنتيار الوطني الحر بالحقيبتين السياتيتين، صار لزاماً عليه أن «يجتّرح» معادلة ترضى «القوات اللبنانية» عبر منحها أربع حقائب (بلا أية وزارة دولة)، وأن تكون هذه الحقائب صيغة تشمل حقائب التربية والعدل والشؤون الاجتماعية والثقافة)، أو أن يبادر الحريري إلى التضحية بإحدى الحقائب الوازنية من حصته لمصلحة إنجاز التاليف، تماماً كما فعل الرئيس نبيه بري عندما وافق على التضحية بمقعد وزاري شعبي في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، لمصلحة توزيع فيصل كرامي، وادى ذلك وقدتكال، إلى رفع عدد الوزراء السنة مع رئيس الحكومة إلى سبعة مقابل خمسة وزراء شيعية.

وفي انتظار مؤشرين مترابطين، أولهما، أن يلتقي الحريري برئيس النتيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، وثانيهما، أن يتوجه الرئيس المكلف إلى القصر الجمهوري في غضون اليومين المقبلين، حاملاً للمرة الأولى مسودة تشكيلة حكومية، قالت مصادر مواكبة لعملية التاليف لـ «الإخبار» إن القصر الجمهوري ينتظر من رئيس الحكومة اتصالاً لتحديد موعد زيارته لنقل حصيلة مشاوراته وربما مسودة تشكيلة حكومية مقترحة. ونقلت المصادر عن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أنه جاهز للبحث ومناقشة أي مسودة حكومية يحملها الحريري «سروح من الإيجابية والتعاون والتسريع اللبنانية «إبلاء القضية كل الاهتمام، في إحصار الحكومة العتيدة النور»، وقالت إن عامل الوقت في ظل الوضع الداخلي يبعده الاقتصادي الضاغط وفي ظل الوضع الإقليمي المفتوح على كل الاحتمالات، يجعل تأخير ولادة الحكومة «كمن يلحس الجرد وبالتالي يصيب الضرر لبنان كله وليس موقعاً دستورياً بعينه».

بري على خط «المقّدة القواتية»، على الصعيد الحكومي، دخل الرئيس بري، للمرة الأولى، على خط «المقّدة القواتية»، فوضاً هذه المرة، من رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي كان قد أوّد إليه

في الواجهة

التكليف، في اليوم المئة... كأنه اليوم الأول

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

2. تبادل عون والحريري أكثر من مرة

تطمينات وإشارات إيجابية إلى رغبة كل منهما في البقاء شريكاً لآخر.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

2. تبادل عون والحريري أكثر من مرة تطمينات وإشارات إيجابية إلى رغبة كل منهما في البقاء شريكاً لآخر.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

تطمينات وإشارات إيجابية إلى رغبة كل منهما في البقاء شريكاً لآخر.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

مقاعدها (10 وزراء)، لكنه ليس الثلث+1. قد يُفهم من التمسك بمثل هذه الحصة الحساسة فحوى ما قاله باسيل، أكثر من مرة، أن المقصود بالثلث المعطل لحزب رئيس الجمهورية تعويض انتقاص صلاحياته الدستورية منذ اتفاق الطائف.

تقرير

«الإيكونومست»: الاقتصاد اللبناني مقبل على انهيار!



(هيلم الموسوي)

مقدمات عقيمة

لم يعد التحذير من انهيار قطاع العقارات وربما المصارف وسعر الصرف في لبنان، مجرد تعبير عن مخاوف شريفة من الخبراء الاقتصاديين. تحت عنوان «أزمة تلوح في الأفق»، نشرت «The Economist»، في عدد يوم أمس، تقريراً قارب فيه المجلة العريقة الوضع المازوم في لبنان، محذرة من أن السياسات النقدية المتبعة «غير قابلة للاستدامة، وأن أي انهيار في قيمة سعر صرف الليرة) سيكون مؤلماً، ولن يبقى شيئاً لخصاصه»، وهو وضع يتطلّب معالجة، لا يزال «أصحاب

القرار يغضون الطرف عنها». تتناول المجلة القطاعات الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني، وهي السياحة والعقارات والمصارف، للدلالة على عمق الأزمة التي يواجهها لبنان، والتي قد تؤدي إلى انهيار اقتصادي.

يشير تقرير المجلة إلى أن مؤشرات السياحة حققت تقدماً ملحوظاً أخيراً، إذ سجّل القطاع في عام 2017 أعلى نسبة سياح منذ خمس سنوات، لكن «لا تزال هذه الأرقام تحت مستوى الذروة المحقّق في عام 2010»، ووفقاً لإرقام النصف الأول من العام الحالي، يبدو أن «هذه الصناعة متقلّبة. إذ انخفض معدّل إشغال الفنادق بنسبة 14% خلال شهر واحد بعد احتجاز

سياسيو لبنان حقّقوا ثروة من وهم المصرفية وهم غافلون عن انهيار يلوّح في الأفق

المجلة إلى أن «ركود سوق الإسكان سيؤدي إلى مزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي الذي لم يرتفع عن متوسط 2% منذ بداية الحرب السورية».

التقرير إلى أنه «قطاع صلب ولكن على الورق؛ صحيح أن حاكم مصرف لبنان لا ينفك عن ترداد أن الوضع الاقتصادي على ما يرام، وأنه يدير أصولاً أجنبية بقيمة 44 مليار دولار، من دون الذهب سمحت بخروج لبنان من الأزمة التي أعقبت احتجاز الحريري في السعودية، إلا أن هذه الأرقام مفضّلة».

وتستند المجلة في تحليلها إلى «عملية Swap (أو ما يُعرف